الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الاسكوا

اللجنة الفنية
الاجتماع السابع

عمّان، 18-19 آذار/مارس 2013

البرنامج الفرعي 3: التنمية والتكامل الاقتصادي

برنامج العمل المقترح لفترة للسنتين ٢٠١٤- ٢٠١٥

➢ **الهدف**

تحقيق مستوى عيش لائق من خلال تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي على نحو مستدام

الإنجازات المتوقعة

(أ) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على توفير ظروف اقتصادية واجتماعية شاملة للجميع وعادلة من خلال سياسات نمو مناصرة للفقراء وتركز على توليد فرص العمل وعلى سياسات مالية شاملة للجميع ومنصفة؛

(ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تطوير الاقتصادات القائمة على المعرفة بهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام والتخفيف من حدة الفقر من خلال اعتماد سياسات اقتصاد كلي فعالة وتعزيز التنوع الاقتصادي والتنافسية لخلق فرص العمل اللائق؛

(ج) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تنسيق سياساتها الاجتماعية والاقتصادية وضمان تنفيذ الاتفاقات الاقتصادية الإقليمية لبلوغ إمكانية تحقيق التكامل بين بلدان المنطقة؛

الإنجازات المتوقعة (تابع)

(د) تعزيز التكامل بين البلدان الأعضاء من خلال إرساء ومواءمة الهياكل الأساسية الإقليمية المادية والتشريعية؛

(هـ) تعزيز قدرة المؤسسات العامة على تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية من خلال القيام بدور ريادي في ممارسات جيدة في الحكم تقودها وتتولى زمامها الجهات الوطنية من أجل تحسين إدارة الاقتصاد الكلي بمشاركة كاملة لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

أبرز المخرجات الرئيسية

(أ) **تقديم الخدمات للاجتماعات الحكومية الدولية واجتماعات الخبراء:**

1- لجنة النقل: الدورتان الخامسة عشرة والسادسة عشرة للجنة النقل (2014 و2015)؛

2- اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية: الدورتين التاسعة والعاشرة للجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية (2014 و2015)؛

أبرز المخرجات الرئيسية (تابع)

3- فرق الخبراء المخصصة: ثمانية اجتماعات لفرق خبراء

- تصميم جديد لمسح التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2013-2014 (2014)؛
- أولويات تمويل التنمية (2014)؛
- تنفيذ التوصيات الواردة في مسح التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2013-2014 (2015)؛
- تسهيل النقل والتجارة (2014)؛
- التقارب في سياسات الاقتصاد الكلي والتكامل الإقليمي (2014)؛
- سياسة الاستثمار في المنطقة العربية (2015)؛
- التقدّم في إصلاح سياسات الاقتصاد الكلي وآليات اتخاذ القرار (2015)؛
- التقدّم في تنفيذ استراتيجيات الإدارة المستدامة للشركات على المؤسسات التي تملكها الدولة (2014).

أبرز المخرجات الرئيسية (تابع)

منشورات ومواد فنية

(1) مطبوعات متكررة

أ- مسح التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2013-2014 (2014)؛

ب- مسح التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2014-2015 (2015)؛

ج- آفاق التنمية العربية 2015 (2015)؛

د- تمويل التنمية في المنطقة العربية (2015)؛

هـ- التكامل الاقتصادي في المنطقة العربية (2015).

القضايا الطارئة

- توجه دول المنطقة العربية نحو اعتماد سياسات اقتصادية قائمة على المعرفة؛
- ضرورة دعم البلدان التي تمر باضطرابات ومراحل انتقالية في وضع خطط لإعادة الإعمار والنهوض بالتنمية البشرية والاقتصادية؛
- ظهور أهمية التكامل الإقليمي في معالجة مشاكل المراحل الانتقالية في دول المنطقة؛
- أهمية الحوكمة في إدارة الاقتصاد الكلي والمؤسسات الاقتصادية العامة؛
- الحاجة إلى تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع البنى التحتية العابرة للحدود والقطرية في دول المنطقة؛
- الحاجة إلى إرساء المقومات الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والعادلة عن طريق اعتماد سياسات نمو داعمة للفقراء؛
- ضرورة تطوير سياسات اقتصادية كلية وقطاعية مولدة لفرص عمل للشباب ذات قيمة إضافية عالية.

استراتيجيات التنفيذ والشراكات

الأساس التشريعي:

- الأهداف الإنمائية للألفية؛
- إعلان دمشق المنقح بشأن التصدي للأزمة المالية العالمية في منطقة الإسكوا؛
- توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية؛ برنامج الدوحة الإنمائي،؛
- نظام النقل المتكامل في المشرق العربي؛
- القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والإسكوا.

استراتيجيات التنفيذ والشراكات (تابع)

- تطوير واستخدام أدوات التحليل والتنبؤ الاقتصادي، مثل نماذج الاقتصاد الكلي التي تسمح بوضع توصيات بشأن السياسات السليمة استناداً إلى توقعات قصيرة وطويلة الأجل؛
- إجراء الأبحاث في مجالي الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي وإصدارها في منشورات مرجعية ورائدة، من قبيل تقرير التوقعات الاقتصادية للمنطقة العربية المقترح إصداره؛
- توفير المساعدة الفنية وبناء القدرات على نحو يلبي الاحتياجات الفردية للبلدان الأعضاء، من قبيل رصد تأثير السياسات الاقتصادية على قضايا توزيع الدخل وخفض الفقر؛
- إجراء وإنجاز البحوث المبتكرة وتقديم المشورة في مجال السياسات المتكاملة والمتعددة التخصصات، وبناء القدرات، ودعم التنفيذ، بالإضافة إلى الرصد والتقييم؛
- تطوير شبكة لتحسين تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي بين الدول العربية؛
- إنشاء منصة إقليمية للدعم الفني في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

استراتيجيات التنفيذ والشراكات (تابع)

تعزيز التعاون الوثيق مع:

- جميع الجهات المعنية في البلدان الأعضاء؛
- شركاء التنمية (بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية)؛
- منظمات المجتمع المدني،
- القطاع الخاص؛
- اللجان الإقليمية الأخرى؛
- هيئات الأمم المتحدة؛
- المنظمات الدولية والإقليمية.

التعاون مع الدول الأعضاء

التعاون الفني (موارد من خارج الميزانية)

(1) خدمات استشارية

- إصلاح الأطر التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر ومعاهدات الاستثمار الثنائية والتحويلات المالية نحو هدف التمويل الشامل للجميع (2014 و2015)؛
- سياسات الاقتصاد الكلي في الحد من الفقر وعدم المساواة (2015)؛
- فعالية المساعدات الخارجية (2014 و2015)؛
- الإدارة الاقتصادية السليمة (في إطار برنامج تقديم الخدمات الاستشارية حول الإدارة الاقتصادية في مواضيع عديدة منها الشفافية، والإفصاح عن المعلومات، والالتزام، ومأسسة الشركات التي تملكها الدولة) (2014 و2015)؛
- الاقتصاد الكلي (الإنفاق الحكومي والإصلاح الضريبي) (2014 و2015).

التعاون مع الدول الأعضاء (تابع)

التعاون الفني (موارد من خارج الميزانية)

(2) دورات تدريبية وحلقات دراسية وورشات عمل

أ- ورشتا عمل: (1) أنظمة الضرائب في البلدان الأعضاء في الإسكوا مع التركيز على ضريبة القيمة المضافة لصالح الفقراء (2015) و(2) الاستراتيجيات الوطنية لاقتصاد المعرفة والقدرة التنافسية (2014 و2015)

ب- دورة تدريبية حول التقارب في سياسات الاقتصاد الكلي والتكامل الإقليمي (2014)

ج- ورشات تدريبية حول الإدارة الاقتصادية السليمة (في إطار برنامج للتدريب حول الإدارة الاقتصادية السليمة في مواضيع عديدة منها الشفافية، والإفصاح عن المعلومات، والالتزام، ومأسسة الشركات التي تملكها الدولة) (2014 و2015)؛

د- ورشات تدريبية حول الاقتصاد الكلي (الإنفاق الحكومي والإصلاح الضريبي) (2014 و2015).

التعاون مع الدول الأعضاء (تابع)

التعاون الفني (موارد من خارج الميزانية)

(3) مشاريع ميدانية

تعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتسهيل مرور الأفراد والبضائع والسلع عبر الحدود والتعاون والتكامل الإقليميين (2014)؛

(4) تلبية طلبات الدول الأعضاء للدعم الفني بحسب الموارد البشرية والمادية المتوفرة؛

(5) المضي في تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء في وضع خطط واستراتيجيات وطنية للتنمية (المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية السودان، والجمهورية التونسية، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية اللبنانية، والجمهورية العربية السورية، وسلطنة عمان، وغيرها).

شكراً لحسن الاستماع

مع الاستعداد لأي استفسارات

تعليقات

إضافات